الملتقى الدولي الحضوري الافتراضي الأول حول:

"نحو اعتماد استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الصناعية وتحقيق الريادة المستدامة"

يومي: 07-08 نوفمبر **بقاعة المحاضرات الكبرى**

المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة

التوصيات النهائية:

1. أصبحت المؤسسات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة مطالبة بالاندماج والتأقلم مع مختلف متطلبات تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة (الشبكات العصبية الاصطناعية، الأنظمة الخبيرة ،تقنيات الميتافيرس، الخوارزميات وغيرها)، التي تساعدها في عملية اتخاذ القرارات المصيرية وفي إدارتها لمختلف أنشطتها التجارية المالية ...؛
2. ضرورة صياغة و تطبيق إستراتيجيات تعتمد على الذكاء الاصطناعي من قبل المؤسسات الصناعية بطرق مبتكرة لتعزيز تنافسيتها، وهذا بالتوازي مع استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات التصنيعية المعروفة، والعمل على تخصيص جزء من رأسمالها لتطوير البحث في التكنولوجيات الحديثة، عن طريق عقد اتفاقيات مع مخابر البحث العلمي على مستوى الجامعات، وتمويل مشاريع البحث والاستفادة من الخبرات الوطنية والأجنبية؛
3. على المؤسسات بناء ثقافة الابتكار من خلال خلق ثقافة تشجع الموظفين على تجربة الذكاء الاصطناعي وتطوير طرق جديدة لاستخدامه؛
4. تهيئة المؤسسات الصناعية انطلاقا من البنية التحتية والموظفين ووضع استراتيجيات واضحة المعالم، تسمح لها باستخدام الذكاء الاصطناعي بكفاءة وفعالية؛
5. وضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي والبيانات من أجل التنمية الاقتصادية من خلال تقييم واستعراض الأولويات الاستراتيجية وتحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات.
6. انشاء مراكز استشارية خاصة متكونة من خبراء متخصصين في الذكاء الاصطناعي (محلين، أجانب) لمرافقة المقاولين لتجسد أفكارهم ولمراقبه المشاريع والنهوض بالاقتصاد المحلي؛
7. توفير بنية تحتية وتقنية متطورة على مستوى المؤسسات الصناعية تسهم في تنفيذ المشاريع الريادية خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي؛
8. ضرورة وضع خطط واضحة عند اتخاذ القرارات ذات العلاقة بريادة الأعمال المستدامة، من خلال منهجية ريادية اقتصادية و اجتماعية وتنموية وبيئية، تكون متلائمة مع البيئة المحيطة؛

9. توسيع نطاق الدعم الموجه لريادة الأعمال بحيث يصل إلى المناطق النائية والحدودية، فكلما اتسع نطاق رواد الأعمال داخل الدولة الواحدة كلما تم القضاء على التمييز على مستوى تلك الدولة؛

10. العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين البنوك من جهة والمؤسسات والعملاء من جهة أخرى، من خلال التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية الالكترونية للعملاء بكفاءة عالية وبتكلفة أقل؛

11. ينبغي للدول وبالأخص النامية منها، أن تشجع وتدعم الباحثين على تحليل أثر نظم الذكاء الاصطناعي على بيئة العمل المحلية لاستباق الاتجاهات والتحديات المستقبلية وما ينبغي التأكيد عليه أن يكون لهذه الدراسات نهج متعدد التخصصات؛

12. تعيين قيادات في مجلس استشاري للذكاء الاصطناعي، وإصدار قانون حكومي بشأن الاستخدام الأمن للذكاء الاصطناعي، وتحديد ضوابط الاستخدام السليم للذكاء الاصطناعي؛

13. تفعيل دور التعاون الدولي، ولما لا العربي كمرحلة أولى، في مجال محاربة الجريمة الإلكترونية التي تنهش الاقتصاد الوطني عموما وتقضي على استقرار المؤسسات الصناعية وتنافسيتها الداخلية والخارجية على وجه الخصوص؛

14. توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل الأبحاث العلمية في مجال الذكاء الاصطناعي بما يكفل ترشيد استخدامه، وتوجيهه لخدمة قضايا التنمية على اختلاف صورها؛

15. تشجيع ونشر روح وثقافة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الناشئة لدى طلبة الجامعات والمعاهد المتخصصة في الذكاء الإصطناعي، وتشجيعهم على المشاركة في الملتقيات العلمية والأيام الدراسية ذات الصلة بميدان تخصصهم؛

16. تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة كالتعليم، الصحة، النقل وغيرها لتسهيل الحياة ومن الأولويات أن يتم تدريس الذكاء الاصطناعي في جامعاتنا العربية عامة والجزائرية خاصة.